

قال أول الميعاد وكما لم يعرفه أحد

قد الطبع بعون الله الأكرم وبحسن توفيقه لا تملا ولا تدر

النافع أبو محمد الحسبي

في شرح

ألف الحكايد عشر

واهتمني تصحيح الماهر ذي الحسب الطاهر الشريف الظاهر الميرزا علي الموسوي

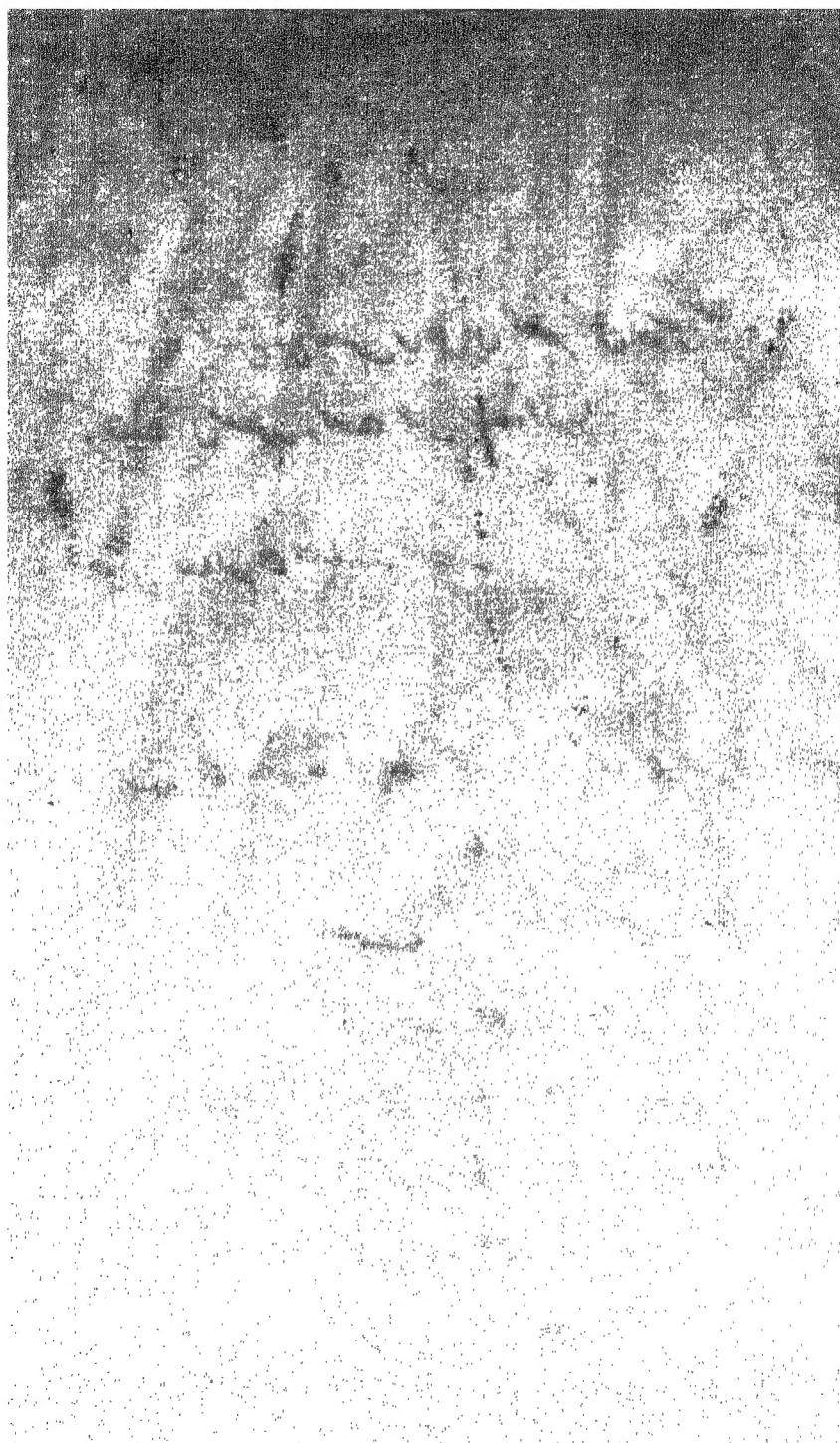
في المطبع العالم في المنشأة كشور اسلام



AR6387

M.A. LIBRARY, A.M.U.











سید الحسن بن ابی بکر علیہ السلام کل قدس سرہ

دستخط و مهر و امضاء علی بن محمد

مجلس ۵۰

باب کا دہ مشتمل ہے۔ مرقہ احوال دین میں جو چار عام مکتوبات درج ہیں۔

۱۰۰

منه

(ب. ا. د. علی محمد زکریا خان صاحب)

10-12-1944

جو تم نہ کہ بغض میں اور بلکہ دوستی میں ہو

سرفت جبر و دیو (پس جبر و دیو)

جوف ایس

عبد الفتاح بن بخت اور عبد السلام بن بخت

ما زاد حسن جنونا " سرحد کتاب میرزا محمد

[illegible]

مجلس

در صحنه محبت و در صحنه محبت

بعضی دیگر از این کتب عبارتند از:

میرزا محمد علی - میرزا محمد علی -









الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده  
اللهم انی استعینک فی هذا الامر

بسم الله الرحمن الرحیم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده  
اللهم انی استعینک فی هذا الامر  
والحمد لله رب العالمین

بسم الله الرحمن الرحیم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام علی من لا نبي بعده  
اللهم انی استعینک فی هذا الامر  
والحمد لله رب العالمین

















فلا واسطة بين الواجب والممكن فيلزم مطلوباً الثاني استلزاماً لو كان المؤثر في كل واحد

حد من احاد تلك السلسلة امرا خارجا عنها لزم اجتماع علتين مستقلةتين  
 على معاول واحد شغمتي وذلك باطل لان الفرض ان كل واحد منهما لا

وثنو في لاحقه وقد فرض تأخير الخارج في كل واحد منها فليزوم اجتماع علتين على معلول

أحد شخص وهو عال والأزم استغناؤه عنهما حال احتياجه إليهما فيجتمع التقيضان  
هو عال فظا التقيض هو مطوقا لأن الأزم الاستغناء عنهما حال احتياجه إليهما فيجتمع التقيضان

اجب تعالى قال الفصل الثاني في صفات النبوة وهي ثمانية الاولى انه تعالى قادر عتار

ن العالم محدث لانه جسم وكل جسم لا ينفك عن الحوادث اعني الحركة والسكون وهما

كون الموثق فيه وهو الله تعالى قادر على ان لا يكون معجزة له تعالى ان شاء الله

مضروبة فيلزم من ذلك اما قدم العالم او حدث الله تعالى وما باطلان **اقول** لما فرغ من

الذات شرع في اثبات الصفات وقدم الصفات النبوتية لأنها وجودية والسلبية حتمية

ارة وليند كونهما مقدمة تشتمل على تصور مفردات هذا البحث فنقول القادر المختار

لذی ان شاء ان یفعل فعل وان شاء ان یتک ترک هم وجود قصد ارادة والموجب

والموجب بخلافه الثاني ان فعلا الخبز مسدوق بالماء القوي، لا اداة فلا لون

بِأَثَلِثَ أَنْ فَعَلَ الْمُخْتَارَ يَجُوزُ تَأْخُرُهُ عَنْهُ وَفَعَلَ الْمَوْجِبَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ كَالْتَمِيسِ

وأمرها النار في أهراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى والمحدث هو الذي وجوده

والحيـز والمكان شئ واحد وهو الفراغ المتوهم الذي يشغله الأجسام بالخصوصية والحركة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

۱- سرکار اعلیٰ  
 ۲- سرکار اعلیٰ  
 ۳- سرکار اعلیٰ  
 ۴- سرکار اعلیٰ  
 ۵- سرکار اعلیٰ  
 ۶- سرکار اعلیٰ  
 ۷- سرکار اعلیٰ  
 ۸- سرکار اعلیٰ  
 ۹- سرکار اعلیٰ  
 ۱۰- سرکار اعلیٰ





ان دال على ان العالم قد كان في مكان بعد مكان آخر والسكون هو حصول ثابت في مكان واحد اذا

نقرر هذا فنقول ان كان العالم محدثا كان الماثل فيه وهو الله تعالى قد احدثه فاحدا مختارا فاحدا غيرا  
 الاول ان العالم محدث والثابتة انه يلزمه اختيارا لصا نرا ما بيان الدعوى الاولى فلان المواد  
 بالعالم عند المتكلمين هو السموات والارض وما بينهما وذلك اما اجساما واعراضا  
 ولاها حادثان اما الاجسام فلا يخرج من الحركة والسكون حادثين وكل ما لا يخرج  
 من الحوادث فهو حادث اما ان لا يخرج من الحركة والسكون فلان كل جسم لا يبدل من مكان  
 ضرورة واما ان يكون لا يثابته وهو الساكن او منتقلا عنه وهو المتحرك اذ لا واسطة  
 بينهما بالضرورة واما انهما حادثان فلا بينهما مسبوقان بالغير ولا شئ من القديم  
 مسبوق بالغير فلا شئ من الحركة والسكون بقديم فيكونان حادثين اذ لا واسطة  
 بين القديم والحادث اذ انهما مسبوقان بالغير فلان الحركة عبارة عن الحصول  
 الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول ضرورة والسكون عبارة عن  
 الحصول الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالحصول الاول بالضرورة واما ان كل  
 ما لا يخرج من الحوادث فهو حادث فلا نعلم ان كان حادثا كان قد يمازى اما ان يكون  
 معه في القديم شئ من تلك الحوادث الا ان لم يزل ولا يكون فان كان الاول لزوما اجتماع  
 القديم والحادث معاني شئ واحد وهو محال فان كان الثاني يلزم بطلان ما علم  
 بالضرورة وهو امتناع انفكاك الحوادث عنه وهو محال واما الاعراض فلا فيها محتاج في  
 وجودها الى الاجسام والمحتاج الى المحدث اولي بالحادث واما بيان الدعوى الثانية  
 فهو ان المحدث لما انصرف ما هيته بالعدم تاسرة وبالوجود اخرى كان ممكنا فيفتقر الى  
 الماثل فان كان مختارا فهو المظهر وان كان موجبا لم يتخلف اثره عنه فيلزم قدم اثره لكن  
 ثبت حدوثه فيلزم حدوث موثره للتلازم وكل الامور محال فقد بان انه لو كان الله  
 تبارك وتعالى ما قدم العالم احدثه الله تعالى واما باطلان فثبت انه تعالى قادر ومختار  
 وهو المظهر قال وقد مرته يتعلق بجميع المقدورات لان العلة المحيية اليه هي الامكان سبب فاته

السموية  
 مجموع قدرته  
 فن الكتاب  
 قوله تعالى  
 وهو على  
 شئ قدير  
 ومن لينة  
 قوله تعالى  
 لا يموت  
 بغير حكم  
 وهو قول  
 ان شئ  
 لا يمتد  
 وان شئ  
 والله في خلقه  
 فلا يوصف  
 بقدر  
 ان كان  
 وعلم  
 من كتاب  
 ومن كان  
 عبد الله  
 قال الماثل

شرح باب الحادث

ان دال على ان العالم قد كان في مكان بعد مكان آخر والسكون هو حصول ثابت في مكان واحد اذا



[illegible]

الى الجميع بالسوية **قوله** عامة **اقول** ثبت كون قادرا على الجمل معرج في بيان  
عموم قدرته وقد اطلع فيه الحكماء حيث قالوا انه واحد لا يهتد به عند احد التثوية  
حيث نزعوا انه لا يقدر على المشر والظواهر حيث اعتقدوا لا يقدر على القيمة والبلغة حيث  
منع قدرته على مثل مقدورنا والتجليات حيث اطلاقه على عين مقدورنا واتحق  
خلان ذلك كله والدليل على ما ادعينا انه قد انتفى المانع بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى  
المقدور فيجب التعلق العام اما بيان الاول فهو ان المقضي لكونه تعالى بالحد هو ذات و  
نسبتها الى الجميع متساوية لوجودها فيكون مقتضاها ايضا متساوية النسبة وهو المظهر واما  
الثاني فلان المقضي لكون الشيء مقدورا هو امكانه والامكان مشترك بين الكل فيكون  
صفة المقدورية ايضا مشتركة بين الممكنات وهو المظهر واذ انتفى المانع بالنسبة الى القادر  
وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المظهر واعلم انه لا يلزم من التعلق بالواقع  
بقدرته تعالى هو البعض وان كان قادرا على الكل والاشاعة واقفوا في عموم التعلق واحكموا  
الواقع كما سياتي بيان ذلك انشاء الله تعالى **قوله** الثانية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحكمة  
المتينة وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة **اقول** من جملة الصفات الثبوتية كونه  
تعالى عالما والعالم هو المتبين له الاشياء بحيث تكون حاضرة عند غير غائبة عنه  
والفعل المحكم المتقن هو المشغل على مورد غريبة عجيبة والمستجوع لخواص كثيرة والدليل  
على كونه عالما وجهان الاول انه مختار وكل مختار علم اما الصغرى فقد مر بيانها واما  
الكبرى فلان فعل المختار تابع لقصده ويستحيل قصد شئ من دون العلم به الثاني انه  
فعل الافعال المحكمة المتينة وكل من كان كذلك فهو عالم بالضرورة اما ان فعل ذلك  
ظواهر لمن تدبر عواقبها اما السماوية فما يترتب على حركاتها من خواص الفصول الاربعة  
وكيفية قصد تلك الحركات واوضاعها وهومبين في قدرتها الارضية فما يظهرون حكمته  
الممكنات الثالث والامور الغريبة الجامعة فيها والخواص العجيبة المشتملة عليها واللم يكن  
الا في خلق الانسان لكفى الحكمة المودعة في انشائه وترتيب خلقه وحواسه وما يترتب

تبرکات علیہ السلام

١٢

[illegible]



بالضرورة أقول اتفق المسلمون على وصفه بالإرادة واختلفوا في معناها فقال أبو  
 الحسن البصري هي عبارة عن علمه تعالى بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد وقال  
 الجبائي معناها أنه غير مغلوب ولا مكروه ومعناها إذن سلبى لكن هذا القائل اخذ لازم  
 الشئ في مكانه وقال البجلي هي في أفعاله عبارة عن علمه تعالى بها وفي أفعال غيره امره بها فإن  
 أراد العلم المطلق فليس بإرادة كما سيأتي وإن أراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال أبو  
 الحسن البصري وأما الأمر فهو مستلزم للإرادة لأنفسها وقالت الأشاعرة والكرامية  
 وجاءت من المعتزلة أنها صفة دائمة متأثرة بالقدر والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا  
 فقالت الأشاعرة ذلك الزائد معنى قديم وقالت المعتزلة والكرامية هو معنى حادث  
 فالكرامية قالوا هو قائم بذاته وتم والمعتزلة قالوا لا في محل وسيأتي بطلان الزيادة فاذن  
 الحق ما قاله أبو الحسن البصري والدليل على ثبوت الإرادة من وجهين الأول أن تخصيص  
 الأفعال بالإيجاد في وقت دون وقت آخر وعلى وجه دون آخر مع تساوي الأوقات والأحوال  
 النسبة إلى الفعل والقابل لا بد لمن يخصص فذلك المخصص ما القدرية الذاتية فهي  
 متساوية النسبة فليست صالحة للتخصيص ولأن من شأنها التأخير والإيجاد من غير ترتيب  
 وأما العلم المطلق فذلك تابع لتعيين الممكن وتقدر ضرورة فليس مخصصاً والأمكن  
 متبوعاً وأما باقي الصفات فظاهر أنها ليست صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو  
 علم خاص مقتضى لتعيين الممكن وجوب مدبرة عنه وهو العلم بأشتماله على مصلحة  
 لا يحصل إلا في ذلك الوقت أو على ذلك الوجه وذلك المخصص هو الإرادة الثانية  
 أنه تم امره بقوله أقموا الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا الزنا والأمر بالشئ يستلزم إرادته  
 ضرورة والنهي عن الشئ يستلزم كراهته ضرورة فالبارى تم مراده وكاره وهو المظهر  
 وههنا فائدتان الأولى كراهية تم هي علمه بأشتمال الفعل على المفسدة الصارفة عن  
 الإيجاد كما أن إرادته هي علمه بأشتماله على المصلحة الداعية إلى الإيجاد الثانية أن إرادته  
 ليست دائمة على ما ذكرناه والأمكنة إما معنى قديماً كما قالت الأشاعرة فيلزم تعدد

من المحدثين قال  
عن لارادة من الهند  
قال قلت له اخرجني  
عن ابي الحسن  
صحيحه صفوان بن يحيى  
الاذات من ذلك  
وانما من صفات  
فقد ان فصل والاصح  
هو ان الارادة من الوجد  
الارادة في الوجد  
صحيح كلام الامام  
فاية الذي علم من

عليها من المنافع كما اشار اليه بقوله اولم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والارض  
الا بالحق فان من العجائب المدوعة في بنية الانسان ان كل عضو من اعضائه له قوى  
اربعة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة اما الجاذبة فتجذبها ان البدن لما كان دائما في  
التقليل افتقر الى جاذبة تجذب بدل ما يقل منه واما الماسكة فلان الغذاء المجذب لزيج  
والعضو ايضا لزيج فلا بد له من ماسكة حتى تفعل فيه الهاضمة واما الهاضمة فلا الهاضمة  
الغذاء الى ما يصلح ان يكون جزءا للمغذى واما الدافعة فهي التي تدفع الغذاء الى  
ما فعلته الهاضمة المهية للعضو الاخر اليه واما ان كل من فعل لافعال الحكمة المتقنة فعلم فهو  
بداهة من زاول الامور وتدبرها قال وعلم يتعلق بكل معلوم لتساوي نسبة جميع  
المعلومات اليه لانه حي وكل حي يعي ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك لاستعماله اقتداره  
الى غيره اقول الباري تعالى يعلم بكل ما يعي ان يكون معلوما واجبا كان او ممكنا قد يكون  
او حادنا خلافا للكلماء حيث منعوا من علمه بالجزئيات على وجه جزئي لتغيرها المستلزم لتغير  
العلم الذاتي قلنا المتغير هو المتعلق الاعتباري لا العلم الذاتي والدليل على ما قلناه انه يعي ان يعلم  
كل معلوم فيجب له ذلك اما انه يعي ان يعلم كل معلوم فلانه حي وكل حي يعي منه ان يعلم ونسبة  
هذه الصفة الى جميع ما عدل لا نسبة متساوية فيتساوى نسبة جميع المعلومات اليها ايضا واما انه  
اذا علم له تعالى شئ وجب له فلان صفاته تعالى ذاتية والصفة الذاتية متى وقعت وجبت  
والا لا تقتضي انصاف الذات بها الى الغير فيكون الباري تعالى متفكرا في علمه الى غيره وهو  
محال قال الثالثة انه تعالى حي لانه قادر عام فيكون حيا بالضرورة اقول من صفاته  
الشبوتية كونه تعالى حيا فقال الحكماء وابو الحسن البصري حيوتهم عبارة عن صحة انصافهم  
بالقدرة والعلم وقال الاشاعرة هي صفة زائدة على اتم مغايرة لهذه الصحة والحق هو الاول  
اذ لا اصل لعدم الزائد والباري تعالى ثبت انه قادر عام فيكون حيا بالضرورة وهو المظهر  
قال الرابعة انه تعالى مراد وكار لان تخصيص الافعال بما يبداه في وقت دون اخر لا بد  
من تخصيص وهو الارادة لانه تعالى امر ونهي وهما يستلزمان الارادة والكرهية

[illegible]

فی ان علیہ و آلہ وسلم  
بشر باب الحادی عشر

فی جنوری

১৯৬৬

کفر، کفر، کفر  
 یسوع مسیح کے  
 واقعہ الیہ  
 اندہ قدم ہائے  
 قبل (نہ ہائے)  
 و شہیدہ ہائے  
 چھپتے نفسیہ  
 ہر طرح  
 مقبل علیٰ غلہ  
 غلہ غلہ غلہ  
 ہائے ہائے ہائے  
 ہائے ہائے ہائے  
 ہائے ہائے ہائے





القدر ماء او حادنا فاما في ذاته كما قال الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سياتي في  
 انفيق ونقروا في غير ذلك بل يلزم رجوع حكمه الى الغير لا اليه واما في محل كما نقول المعزلة ففيه  
 فسادان الاول يلزم منه التسلسل لان الحادث مسبوق باسبغ الحادث فمما اذن حادثه  
 وينقل الكلام اليه ويتسلسل الثاني استحالة وجوده منفردا في محل قال الخاسم انه تعالى  
 يدركه لا ندحي فيصير ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته فيجب ثباته **أقول** قد دلت  
 الدلائل العقلية على انصافه تدركه لا يدرك وهو من انك على العلم فانما نجد تفرقة ضرورية  
 بين علمنا بالسواد والبياض والصوت الهائل والحسن وبين ادراكنا لها وتلك الزيادة  
 سراجة الى تأثر الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة الحواسي والآلات  
 عليه تعري فيستحيل ذلك الزائد عليه فادركه هو علمه بغيره بالمدركات والدليل على صحة  
 انصافه به هو ما دل على كونه عالما بكل المعلومات من كونها فيصير ان يدركه وقد ورد  
 القرآن بثبوته فيجب اثباته فادركه هو علمه بالمدركات وذلك هو المظهر **قال**  
 السادسة انه تعالى قد يم ارضى باق ابدى لانه واجب الوجود فيستحيل لعدم السائق  
 واللاحق عليه **أقول** هذه الصفات الاربع لا من متوجبه جوده فالقد يم والا ترضى  
 هو المصاحب لجمعية الارز منه المحققة والمقدرة بالنسبة الى جانب الماضي والباقي هو  
 المستمرة والوجود المصاحب لجمعية الارز منه والابدي هو المصاحب لجمعية الارز منه محققة  
 كانت او مقدرة بالنسبة الى الجانب المستقبل السرمدى لجمعية والدليل على ذلك  
 هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان سابقا على  
 تقديره ان لا يكون قد يما ارضى لا لاحقا على تقديره ان لا يكون باقيا ابدى او اذا استحال  
 العدم المطلق عليه ثبت قدمه وازليته وابديته وهو المظهر **قال** لسا بقا انه تعالى متكلم بالاجماع  
 والمواد بالكلام الحروف والاصوات المسموعة المنتظمة ومعناه انه متكلم انه يوحى  
 الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاشاعرة غير معقول **أقول** من جملة صفات تعالى  
 كونه متكلم وقد اجمعت المسلمون على ذلك واختلفوا بعد ذلك في مقامات اربعة الاول

فانه تعالى يدرك

في انه تعالى قد يم  
باب الحادي عشر  
١٣

في انه تعالى متكلم







الجلد ۱۱۱۱

المجلد الثاني

عبدیمنان و فضلہ

یہ کتاب اللہ کے نام پر ہے

10/10/10

1910

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

فایز بنیاد

عین ذلک

۱۹۱۱  
مهرماه  
۱۳

مجلس

مجلس

دولت اسلامیہ

مجلسه

مجلس

10

10

1894

[illegible]





Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a dark, vertical smudge or ink blot.

[illegible]

[illegible]

عليه واجب تأويل غير هذا الاستحالة بل جعل بها ولا لا جتمع النقيضان أو الذرك لهما ولا  
لا تنفصل النقيضان أو الجعل بالنقل في أطوار العقل ولا في أطوار النقل أيضا في أطوار أصله  
فوقية الأمر الرابع وهو النقل العقل تأويل النقل قال ولا يجمع عليه اللذة ولا لا امتناع  
المزاج عليه تعالى أقول لا لحد واللذة إمران وحداينان فلا يستقران إلى بقية في يقال  
فيها اللذة أدر لك الملازم من حيث هو ملازم ولا لحد أدراك المنافي من حيث هو منافي  
وهو قد يكونان حسيين وقد يكونان عقليين فان الأول أدراك كان حسيا فيها حسيان  
ولا عقليان إذا تقرر هذا فنقول أما الأمر في مستحيل عليها جماعا من العقلاء أو كذا  
له تعالى وأما اللذة فان كانت حسية فذلك لأنها من قواهم المزاجية والمزاجية مستحيل عليها تعالى  
ولا كان حسيا وإن كانت عقلية فقد أثبتنا الحكماء أنه قدور صاحبها في نفس متعالة في الباري  
تعالى مستصفا بكماله اللائق به لا استحالة النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته  
كما أنه يكون أجل مدركه لا عظم مدركه بانه أدراكه ولا ينفي بالذلة إلا لذاته وأما المتكبر  
فقد اطلعت القول بنفي اللذة إما لا اعتقادهم بنفي اللذة العقلية أو لعدم ورود ذلك  
في الشرح الشريف فان صفاته تعالى وانما لا يوجب لغيره التهجيز بها إلا بان  
لأنه وإن كان جائزا في نظر النقل لكنه ليس من الأدب يجوز أن يكون غير جائز من جهة  
لها قال ولا يقد بنفي لا امتناع الاتحاد مطر أقول الاتحاد يقال على من يبين محاذ  
شقيقة أما الجاهل مني فهو صيرورة الشيء شيئا آخر باكون والفساد ما من غير خاتمة  
شيء آخر كونه له صاذا هو أو صاذا الهواء ماء أو مع إضافة شيء آخر كما قال صاذا القلوب  
لينا بانضيمات الماء البسواة الحقيقية فهو صيرورة الشيء من شيء إلى شيء واحد هو  
تأثيره فينا فاعلم أن الأول مستحيل عليه ثم قطعنا استحالة الكون والفساد عليه وأما الثاني  
فقد قال بعض المتأخرين أنه اتحاد بالمسير فانهم قالوا اتخذت لا هوية البار من غير ناشئة  
ميسرة وقالت المتصويرية أنه اتحاد بغيره وقال المتصوفة أنه اتحاد بالعارفين فان عموما  
يو ما ذكره فلا بد من تشويهه أو لا ثم يحكم عليه وان عموما ذكرناه فهو باطل قطعاً لأن

[illegible][illegible]



دو سالہ زمانہ میں حال بہتر ہو گیا ہے۔ یہ سب کچھ لکھ کر  
بھائی جی کو بھیج دیا ہے۔ اگر ہمت میں رہا تو یہ بھی  
دوسرے ایک سو تیس۔ اور دو سو تیس۔ اور تیس سو تیس۔  
اور اسی سو تیس۔ اور اسی سو تیس۔ اور اسی سو تیس۔













ولهذا احكم بهما من فعل لشرائعكم كما لا اجد في حكماء الهند ولا فيهم الى انقياد عقلا  
 سمحا لا منقضاء قيمه الكذب من الشارع **اقول** لما فرغ من مباحث التوحيد شرع في مباحث  
 العدل والمعاد بالعدل هو تنزيه الباري تعبر عن فعل القبيح والاخلال بالواجب لما توقيف  
 ذلك على معارضة الحسن والقيمة العقلية قد ادم البحث عنه واما علم ان العقل ضروري  
 التصور وهو اما ان يكون له وصف نأخذ على حد ثلث اولها حركة الساهي والثالث  
 والاول اما ان ينفي العقل من ذلك الزائد او لا والاول هو القبيح والثاني وهو لا ينفي  
 العقل منه اما ان ينشأ وي فعله وتركه وهو المباح او لا يتساوى فان ترجح تركه فهو المباح  
 المنع من النقيض فهو الحرام ولا فهو المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من تركه فهو الحرام  
 او مع جواز تركه فهو المندوب اذا تقرر هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقالان على ثلثة معان  
 الاول كون الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسنا وصفة نقص كقولنا الجهل قبيحا الثاني  
 كون الشيء ملاما للمطبع كالمستلذات او ملاما لخاله كالا لام الثالث كون الحسن كاستحقاق  
 على فعله الممدح عاجلا والثواب اجل والقبيح كاستحقاق على فعله الذم عاجلا والعقاب  
 اجل ولا خلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين كاولين واما بالاعتبار الثالث فاختلف  
 المتكلمون فيه فقالت الاشاعرة ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى بالشرع  
 فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح وقالت المعتزلة ولا ما مية في العقل ما يدل على  
 ذلك فالحسن حسن في نفسه والقبيح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك او لا ونهوا  
 على ذلك بوجوه الاول انا نعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق النافع والامانة  
 والاحسان وسماه الوديعة ونقا ذل الهلكي وامثال ذلك وتبر بعض كالكذب الضار  
 والظلم والاسائة الغير المستحقة وامثال ذلك من غير محاجة شك في وذل لك كان  
 هذا الحكم موزنا في جملة الانسان فانا اذا قلنا الشخص ان صدقت تلك دينا وان كذبت  
 فذلك دينا واساوى الامران بالنسبة اليه فانه تجرد عقله عيال الى الصدق الثاني ان يكون  
 مذكرا الحسن والقبح هو الشئ لا غير لازم ان لا يتحققا بدونه والالزام باطل فالملزم مثله

له فله  
 كاللازمة  
 ما يدون  
 باللازمة  
 الاستيعاب  
 الذين  
 لا يحملون  
 بالشرع  
 غيرة الامام  
 وبالمنع  
 اوله  
 كالمستحقة  
 لا يستحق  
 لا يحسنون  
 بقية الزانية  
 ويزان  
 الفتيان  
 كجلمان  
 باحسن  
 وانهي  
 بتقليد  
 جميع  
 ٩٤/٩

ب  
 في باب الكاوي عشر











شیخ باب الحادی عشر





لا يكون من المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا  
 المستحسن حقه الراي كونه غير قائل للقبير الثالث لما في الميزان الكيف وهو محل التكليف  
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستغالة تكليف ما لا يطاق كتكليف الاعى بنقط  
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه به فاما جاهل  
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم  
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى  
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر  
 مغربا يا لقبير حيث تخلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من  
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذاهب  
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليف ولا  
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه  
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر  
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا  
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستسبال الذم في  
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم  
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح  
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنبان العلم غير كاف لانه كثيرا  
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي  
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني  
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا  
 ايضا اجواب عن سواله قد تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصول العقاب  
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

لا يكون من المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا  
 المستحسن حقه الراي كونه غير قائل للقبير الثالث لما في الميزان الكيف وهو محل التكليف  
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستغالة تكليف ما لا يطاق كتكليف الاعى بنقط  
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه به فاما جاهل  
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم  
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى  
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر  
 مغربا يا لقبير حيث تخلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من  
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذاهب  
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليف ولا  
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه  
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر  
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا  
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستسبال الذم في  
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم  
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح  
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنبان العلم غير كاف لانه كثيرا  
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي  
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني  
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا  
 ايضا اجواب عن سواله قد تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصول العقاب  
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

فما

والاول المستحسن في العلم بالدين من قال وعقاب الثالث قد لا يكون على ايضا  
 المستحسن حقه الراي كونه غير قائل للقبير الثالث لما في الميزان الكيف وهو محل التكليف  
 وهو ثلث الاول قدرته على الفعل لا يستغالة تكليف ما لا يطاق كتكليف الاعى بنقط  
 بالمصنف والزمن بالطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه به فاما جاهل  
 المتعلم من العلم غير معدور الثالث امكان الله الفعل ثم متعلق التكليف اما علم  
 او ظن او حمل اما العلم فاما عقل كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او معنى  
 كالتفويضات واما الظن فكما في جهة القبله واما العمل فكما لعبادات قال والاكابر  
 مغربا يا لقبير حيث تخلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من  
 راجع وهو التكليف اقول هذا الشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذاهب  
 المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليف ولا  
 غيره والدليل على ما قلناه انه لو لا ذلك لكان الله فاعلا للقبير وبيان ذلك انه  
 خلق في العباد الشهوة والميل الى القبايح والنفرة والتابي عن الحسن فلو لم يقر  
 عبدا عقلا ولم يكلفه بوجوب الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعدا لكان الله تقرا  
 مغربا له بالقبير والاعراض بالقبير قبيح قال والعلم غير كافي لاستسبال الذم في  
 قضاة الوطير اقول هذا اجواب عن سوال مقدار تقرير سوال ان لم لا يكون العلم  
 باستحقاق الذم على القبير اجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه وح  
 الحاجة الى التكليف لحصول الغرض بلادونه اجاب المصنبان العلم غير كاف لانه كثيرا  
 ما يستسهل الذم على القبير مع قضاء الوطرنه خاصة مع حصول الدواعي الحسية التي  
 هي في الاكثر يكون قاهرة للدواعي العقلية قال وجهه حسنة التعريض للثواب اعني  
 الذم المستحق المقارن التعظيم والاحلال الذي يستحيل الابتداء به اقول هذا  
 ايضا اجواب عن سواله قد تقرير سوال ان جهة حسن التكليف اما حصول العقاب  
 وهو باطل قطعا او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي

في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ** **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ**

يموت على كفره فكيف مع عدم حصول الثواب له **يَكْفُرُ** **بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ**  
 فلا فائدة في توصيل التكليف اجاب عن بيان جهة جسته هو التعريض للتكليف لا حقيقة  
 الثواب والتعريض عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكوفي الثواب مقدرا الله ابتداء  
 مسلم لكن يستحيل الابتداء به من غير توصيل التكليف لانه مما يشترط على تعظيم وتعظيم من  
 يستحق التعظيم قيم عقلا وقول المصنف في تعريف الثواب انه **الشيء المستحق المقارن للتعظيم**  
 فانفع يشغل الثواب والتفضل والعوض فيفيد المستحق خروج التفضل وتبديل المقدر  
 التعظيم خرج العوض **قال** الخامس في انه تعالى يجب عليه اللطف وهو ما يقرب العبد  
 الى الطاعة ويبعدا عن المعصية ولا حظ له في التمكن ولا يبلغ الا الياء لتوقف العوض  
 المكلف عليه فان المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد من غير  
 مشقة لولم يفعله كان ناقضا لغرضه وهو قيم عقلا **اقول** ما يتوقف عليه اتمام الطاعة  
 وارتفاع المعصية تارة يكون التوقف عليه لازما وبدا وبه لا يقع الفعل وذلك كالتدبر  
 والآلة وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكافاة باعتبار الطاعة المتوقفة عليه اولى بواجب  
 الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فقدر له ولا حظ له في التمكن  
 اشارة الى القسم الاول كالتدبر فانها ليست لطف في الفعل بل شرط في اتمائه وقدره  
 ولا يبلغ الا لجماع لانه لو بلغ الالجام لكان منافيا للتكليف اذا انقضى هذا فاعلم ان الالمام  
 تارة يكون من فعل الله فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه ثم اشرك  
 به واجابه عليه وتارة يكون من فعل غيره فليس شرط في التكليف العلم به واجابه الله  
 ذلك الفعل على ذلك الغير وثابت عليه وانما قلنا بوجوب ذلك كله  
 على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقضا لغرضه ونقص الغرض فيقيم عقلا وبه ان ذلك ان المتر  
 من غيره فعلا من الافعال بعام المريد ان المراد منه لا يفعله الفعل المطلوب الامم فعل  
 يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او كناية او ارسال الى السعي ليه واما مثال  
 ذلك من غير مشقة عليه في ذلك لولم يفعله ذلك مع تصحيح ارادته لعدله العقلان قضا

في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ** **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ**

في قوله تعالى **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ** **وَمَا يَكْفُرُ بِهِ** **الْمُؤْمِنُونَ** **لِأَنَّهُم** **يَعْلَمُونَ** **أَنَّهُ** **يَعْلَمُ** **الْغُيُوبَ**







العرضة وذمومة على ذلك وذلك القول في جواب الباكي تعالى مع ارادة ايقان الطاعة وارتفاع  
 المعصية لو لم يفعل ما يتوقفان عليه لكان تأخرنا لغرضه ولفضل لغرض في غير تعالى الله عن ذلك  
**قال السادس** في انه تعالى يجب عليه فعل عوض الآلام الصادرة عنه ومعنى العوض هو  
 النفع المستحق الخافي من التعظيم والاحلال والا كان ظالماً تعالى الله عن ذلك ويجب  
 زيادته على الآلام والا لكان عبثاً **قول** الآلام الحاصل للحيوان امان يعلم فيه وجه من وجوه  
 القبر فذلك يصلح لنا خاصة او لا يعلم فيه ذلك فيكون حسناً وقد ذكر بحسن الآلام وجه  
 الأول نونه مستحقاً الثاني كونه مشتملاً على النفع الزايل لعلنا الى المتألم الثالث كونه مشتملاً  
 على دفع الضرر الزائد عنه الرابع كونه بما جرت به العادة الخامس كونه مشتملاً على وجه الخ  
 وذلك المحسن قد يكون مادراً عنه تعالى وقد يكون مادراً عنا فاما كان مادراً عنه  
 تعالى وجه النفع فيجب عليه امر ان أحدهما العوض عنه والا لكان ظالماً تعالى الله عنه ويجب ان  
 يكون ثالثاً على الآلام الى حال الرضا عند كل عاقل لانه يقبح في انشاء هذا بلام شعور اتعويضه  
 عوضاً له من غير زيادة لاشتراكه على عبثية وثانيهما اشتراكه على اللطمة اما المتألم او لا يجوز  
 من العبث واما ما كان مادراً عنا فله وجه من وجوه القبر فيجب على الله الانتقام للمتألم  
 من المولم بعد له ولد لالة السمع عليه ويكون العوض هنا مساً ويا لآلام والا لكان ظالماً  
 فوالا والآراء العوض هو النفع المستحق الخافي من تعظيم واحلال فبقيد المستحق خدج  
 التفضل وبقيد الخاف من التعظيم خرج الثواب الثانية لا يجب دوام العوض لانه يجوز في  
 الشاهد كواب الأحوال الخطيرة ومكابدات المشاق العظيمة لنفع منقطع قليل الثالثة العوض  
 لا يجب حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله المصلحة في تأخيرها بل قد يكون لها صلاح في الدنيا  
 وقد لا يكون الرابعة الذي يصل الى عوض المنة في الآخرة امان يكون من اهل الثواب  
 او من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب فيكفيه ايصال اعوانه اليه بان يفرق الله  
 لهم على الاوقات او يفضل عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب استقطب لها جزء من  
 عقابه بحيث لا يظهر له التخفيف بان يفرق الاوقات على الاوقات المستمرة الآلام الصادرة عنا

[illegible]

اما بامر تعالى اذ اباختار الله اهل النار عن غير العاقل كالنمل والاسماك والحيوانات  
 فتوحيث المنفعة المصلحة للغير وانزال العجم والحكمة من غير فعل العبد يجب عوض ذلك  
 كله على الله نعم لعدله وكرمه **قال الفضل الخامس** في النبوة النبوة هي الانسداد  
 الخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر **قول** يخرج من مباحث العدل اربعة  
 ذلك بمباحث النبوة لتفريعها عليه وعرف النبي بالانسان الخبر عن الله بغير واسطة  
 احد من البشر فبقوله الانسان يخرج الملك وبقوله الخبر عن الله يخرج الخبر عن غير وبقوله  
 عدم واسطة بشر يخرج الامام والعالم فانهما خبران عن الله تعالى واسطة النبي اذ انقضى هذا  
 فاعلم ان النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل على ذلك  
 هو انه لما كان المقصود من ايجاد المخلوق هو المصلحة العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصلحتهم  
 ورد عنهم عما فيه مفسادهم واجبا في الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم واوليها  
 معادهم اما في احوال معاشهم فهو انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النسوع  
 الانسان في الاجتماع الذي يحصل معه مقادير كل واحد لصاحبه فيما يحتاج  
 اليه استلزم ذلك الاجتماع بما ذكره وتنازعا يحصلان من جهة كل واحد لنفسه ارادة  
 المنفعة له بدون غيرهما بحيث يقتضي ذلك الى فساد النوع وانحلاله فاقضت الحكمة  
 وجود عدل يفرض شروعا يجري بين النوع بحيث ينقاد كل واحد الى امره وينتهي  
 عند زجره ثم لو فرض ذلك الشرع اليهم لم يحصل ما كان او لا ذكلى واحد او يقتضي  
 عقله وسيله يوجب طبعه فلا بد من شارع متميز بآيات ودلائل تدل على صدقه  
 كي يشرع ذلك الشرع مبلغا له عن ربه يعده فيه المطيع ويتوعد العاصي ليكون ذلك  
 ادعى الى انقيادهم لامره ونهيهم عما في احوال معادهم فهو انه لما كانت السعادة الاخرية  
 لا تنصل الا بكسال النفس بالمعارف والحكمة والاعمال الصالحة وكان التعلق بالامور الدنيوية  
 وانغماس العقل في الملاهي البدنية ما نمان اذ ذلك على لوجه الامة والنهي الا صوب او  
 يحصل ادراكه لكن مع مخالفة الشك وهو حارضة الوهم فلا بد من وجود شخص لم يحصل له

[illegible]

۱۲  
شش ط  
المنطقه الى الشمال  
القنطرة والاعصاد  
القنطرة والقنابر  
باسم القنابر و  
النفوس والقنابر و  
دائرة في جبال حرم  
القنابر وقطعها بحليب  
ويعتبر ذلك الزوا  
كان يحلبها لاول  
في حاله ان نظام الامم  
ولقد وشاء الله بهم







على الخلق فلا تلو كان كثيرا لوقوع لما دل على التوبة ولا سلك الشك في ظهور المعجزات على  
يدنيها وذلك معلوم بالتواتر الذي يبين العلم بضرورة قسمة الناس الى الثلاث الكريمة التي  
يخضع اليها الخلق وطلب منهم الاتيان بها فلم يلبوا واعطى ذلك معجزته عنه مصابغة الخطايا  
من العرب العرباء حتى عام عجزهم الى محاربتها ومسايفته الذي حصل به ذهاب نفوس  
واموالهم وسبى ذلارهم ونسأ لهم مع انهم كانوا اقدار على دفع ذلك لتمكيدهم من معجزات  
الانفاظ وتركيبها مع انهم كانوا من اهل الغضا حة والبلاغة والكلام والخطب والمجادلة  
والاجوبة فعلم لهم من ذلك الى المحاربة دليل على عجزهم اذ العاقل لا يختار الا ما يصب مع  
انجاء الاسهل لا العجزة عنه ومن ذلك انشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشتعال  
الخلق الكثير من الطعام القليل وتسميم الحصى في كفة وكلام الذراع المسموم وحينئذ الجدة  
وكلام الحيوانات الصامة والاعخبار بالغايبات واستجابة دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثرة  
وذلك معلوم في كتب المعجزات والتواريخ حتى حفظ عنه ما يثبت العلم ان الله اعظمها  
واشرفها الكتاب العزيز الذي لا ياتي به الباطل من يديه ولا من خلقه لا عليه الطبع ولا يجه  
الاسماع ولا يغفل كثرة رد اليه ولا يقبل الظلمات الابية واما الثالث فلا تلو لم يكن صادقا في  
دعوى النبوة لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اغراء المكلفين باتباع الكاذب وذلك  
قبيل لا يفعله الحكيم قال الثاني في وجوب عصيته العصمة لطعن خفي يفعل الله تعال بالمكان  
بحيث لا يكون له داع الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك لانه  
لو ذلك لم يحصل او توفيق بقوله فانفتت فائقة البعثة وهو محال اقول اعلم ان  
المعصوم يشترك غيره في الاطاعات المقررة ويحصل له زائد على ذلك الاجل ملكة  
نفسانية لطيفة يفعل الله بحيث لا يختار معه ترك طاعة ولا فعل معصية مع قدرته على ذلك  
وذهب بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه الاتيان بالمعاصي وهو باطل والامام استحق  
ملكه اذ اقر الله تعالى ان الناس مختلفوا في عصية الانبياء فجوزت المخارج عليهم الذنوب  
وعندهم كل فنب كفرة والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر ومنهم من منها عمدا الا وهو

الحج من شيبوا  
عشرة فيلوا الكوكبا  
ادخلوا الا عشرة  
عليه الجنة ورفي  
وهم ليعلموا بلافول  
لبنه وامن معه  
فيما سمع قفم  
للمن لا يملكه كان  
شعر طغمة و عورت  
و صفت له بدين من  
منها يوم عقده ام سليم  
فانكروا كوا  
عشرة عترة







و زوال العمل بالصغار من شأنه منع الكبار من مطر وجرد الصغار سبلوا أمامية  
أف هو العصمة مطلقاً عن كل معصية من أوسهوا وهو الحق لوجهين الأول ما أشار  
إليه المصنف وتقريره أنه لو لم يكن الأنبياء معصومين لانتفتت ذائلة البعث واللا  
باب في الملزوم مثله بيان الملازمة انما اجازت المعصية عليهم لم يحصل  
ثوق بصحة قولهم يجوز الكذب حر عليهم واذ لم يحصل الوثوق لم يحصل الانتقاد  
لأمرهم وفيهم فينتفى فالثالث بعثهم وهو محال الثالث لو صدر عنهم الذنب لوجب  
اتباعهم له لولا النقل على وجوب اتباعهم لكن الأمر حر باتباعهم محال لأنه قبيح  
فيكون صدر الذنب عنهم محال وهو المحال قال الثالث في أنه معصوم من أول  
عمره إلى آخره لعدم انتقاد القلوب إلى طاعة من عهد منه في سالك عمره أنواع  
المعامي والكبار والمعاذ وما تنفر النفس منه أقول ذهب القائلون بمعصيتهم فيما  
تقتلناه عنهم إلى اختصاص ذلك بما بعلا لحي وأقبل فتعوا عنهم الكفر والاصرار  
على الذنب وقال صحابنا بوجوب العصمة مطر قبل لحي وبعدة إلى آخر العمر والدليل  
عليه ما ذكره المصنف وهو ظاهر وأما ما ورد في الكتاب العزيز والخبار ما يوجب صدر الذنب  
عنهم فمحمول على تركه الأولي جمعاً بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل من جميع  
ذلك قد ذكر له وجوه ومحال في مواضعه وعليه في ذلك به طاعة كتاب تنزيه  
الأنبياء الذي رتبته السيد المرتضى رة علم الهدى الموسوى وغيره من الكتب ولولا  
خوف الإطالة لذكرنا نبذة من ذلك قال الرابع يجب أن يكون أفضل أهل زمانه  
لقيم تقديم المفضل على لقاضل عقلا وسعاً قال الله تعالى **أَمْسِنُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ**  
**أَحْسَنُ أَنْ يَتَّبِعُ مَنْ أَكْفَرُ لَا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ فَلَوْ كُنَّا كَمَا تَفْكَرُونَ** أقول يجب اتصاف النبي  
بجميع الكمالات والفضائل ويجب أن يكون في ذلك أفضل وأكمل من كل  
واحد من أهل زمانه لأنه يقيم من الحكيم الخبير أن يقدم المفضل المحتكم  
إلى التكميل على لقاضل لمكمل عقلا وسعاً أما عقلا فظاهر في تقيمه في الشأه لان يجعل

وزوا تعمل الصغار ثم في شأن منع الكبار من مطر وجوز والصغار يسروا الامامية  
 افيها والعصمة مطلقا عن كل معصية هذا اوسهوا وهذا الحق لوجهين الاول ما اشار  
 اليه المصنف وتقريرة انه لو لم يكن الانبياء معصومين لانتهت ذابلية المبعث واللائق  
 بالملزوم مثله بيان الملازمة انما اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل  
 وثوق بصحة قولهم بجواز الكذب حر عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد  
 لامرهم وفيهم فينتفى فالثاني بعينهم وهو محال الثالث لو صدر عنهم الذنب لوجب  
 اتباعهم له في كل النقل على وجوب اتباعهم لكن الامر حر باتباعهم محال لانه قبيح  
 فيكون صدور الذنب عنهم محالا وهو المطابق **قال** الثالث في انه معصوم من اول  
 عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الى طاعة من عهد منه في سالف عمره انواع  
 المعاصي والكبائر والعصا وما تنفر النفس منه **اقول** ذهب الفقهاء لبعثهم فيما  
 قبلنا لا عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الوحي وما قبل فنفعوا عنهم الكفر والاصرار  
 على الذنب وقال سبحانه بوجوب العصمة مطر قبل الوحي وبعد لا الى اخر العمر والدليل  
 عليه ما ذكره المصنف وهو ظاهر واما ما ورد في الكتاب العزيز والخبار ما يؤهم صدر الذنب  
 عنهم فمحمول على ترك الاول جمعا بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل مع ان جميع  
 ذلك قد ذكر له وجوه ومحامل في مواضعه وعليك في ذلك ببطالة كتاب تنزيه  
 الانبياء الذي ارتبه السيد المرتضى في علم الهدى الموسوى وغيره من الكتب ولو لا  
 خوف الاطالة لذكرنا نبذة من ذلك **قال** الرابع يجب ان يكون افضل اهل زمانه  
 لغير تقديم المفضل على تفاضل عقلا وسعيا قال الله تعالى **انفس يهدي الى الحق**  
**احق ان يتبع آمن لا يهدي الى الاثم يضلها لكم كيف تعلمون** **اقول** يجب ان تصان النية  
 بجميع الكمالات والفضائل ويجب ان يكون في ذلك افضل واكمل من كل  
 واحد من اهل زمانه لانه يقيم من الحكيم الخبير ان يقدم المفضل المحتاج  
 الى التكميل على تفاضل المكمل عقلا وسعيا اما عقلا فظاهر في تعيينه في الشاهدان يجعل

من جو عالم کس طرح  
 منع لطف الامارت  
 خاص و الناسی  
 منع لطف انجودو  
 ان الیو دس  
 رسول اللہ خاں  
 دیکھتے کہ یا بن  
 من الیو دس  
 قال ان صیتر  
 اللہ عن الصادق  
 کتاب غزالی







[illegible][illegible]







الاستصحاب لكل واحد من هذا غير صالح للمناقضة اما الكتاب والسنة فليكونهما غير وافيين  
 بكل الاحكام مع ان الله تعالى في كل واقعة حكما يجب تفصيله واما الاجماع فليكونه من الاول بعد  
 في اكثر اوقافه مع ان الله فيها حكما الثاني انه على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع  
 حجية فيكون الاجماع غير مفيد لجواز الخطأ على كل واحد منهم وكذا على الكل والجواز  
 الخطأ على الكل اشار تعالى بقوله اقران مات او قتل انقلبتم على اعقابكم وقال لا الا  
 ترجعوا بعدى كفارك فان هذا الخطاب لا يوجه الا الى من يجوز عليه الخطأ قطعاً اذ لا  
 يقال للانسان لا تظهر لعدم جواز ذلك عليه قطعاً واما البرائة الاصلية فلا يلزم منها  
 ارتفاع اكثر الاحكام الشرعية اذ يقال لا اصل برائة الذمة من وجوب او حرمة واما الثالثة  
 الباقية فتشترك في افادتها الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً خصوصاً والدليل قائم في  
 منه القياس وذلك لان مبنئ شرعاً على اختلاف المتفقات كوجوب صوم اخر شهر رمضان  
 وتحرية اول شوال وتفاق المتفادات كوجوب الوضوء من البول والغائط واتفاق القتل  
 خطاء والظهار في الكفارة هذا مع ان الشارح قطع يد سارق القليل دون غاصب  
 الكثير وجلب نقد في الزنا ووجب فيه اربع شهادات دون الكفر وذلك كله يناقض القياس  
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الامة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا  
 فعلوا ذلك فقد ضلوا واحداً او اقله يبق ان يكون الحافظ للشرع الا الامامة وذلك هو العلم  
 وقد اشار الباقر عليه السلام في قوله وَلَوْ رَدُّوا إِلَى الرَّسُولِ وَالْأُولَى لَأَخْرَجَهُمْ مِنْهُمْ كَمَا يُخْرِجُونَ  
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُمْ واما الثاني فلانه اذا كان حافظاً للشرع ولم يكن معصوماً لما امن  
 في الشرع من الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاربع ان غير المعصوم ظالم  
 لا شيء من الظالم بصالح للامامة فلا شيء من غير المعصوم بصالح للامامة اما الصغرى  
 فلان الظالم واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى فلقوله تعالى  
 لا يقال عَمَّا كَانُوا أَظْلَمَ مِنْ والمراد بالهمزة القامة لدلالة الآية على ذلك قال الثالث الامام  
 يجب ان يكون معصوماً عليه لان العصمة من الامور الباطنة التي لا يعيها الا الله تعالى فلا بد من

مع  
 جريان

شرح باب الحادي عشر

في ان العلم يجب ان يكون منصوصاً

















وليس ادراكه ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله

وقوت عياله المسكين واليتيم والاسير حتى نزل في ذلك قرآن دل على افضليته وعظمته  
**قال** والادلة في ذلك لا تحصى كثرة **اقول** الدلائل على امامته على عليه الصلوة والسلام  
 اكثر من ان تحصى حقول المصنوعة وضم كتابي الامامة وسماه كتاب الاثني عشر وذكر فيه المعنى  
 دليل على امامته وصلى في هذه الاثني جماعة من العلماء مصنفات كثيرة لا يمكن حصرها  
 ولقد ذكرنا جملة من ذلك تشرفاً وتنهياً بذكر فضلنا عليه وهو من وجوه الاول قوله تعالى  
**انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم**  
**راكون** وذلك يتوقف على مقدّمات الاولى انما المصطفى بالنقل عن اهل اللغة قال لنشأ  
 انا الزاوي المعاصي الذي ما رآه الله يرفع عن احسانهم انا اذ مثلي فلو لم يكن للمصطفى لم يتم  
 افتقاره الثانية ان المراد بالولي ما الاول بالتصرف او التا صراذ غير ذلك من معانيه  
 غير صالح هنا قطعاً لكن الثاني باطل لعدم اختصاصه لنصرة بالمدكور فتعين المعنى  
 الاول الثالثة ان الخطاب للمؤمنين لان قبله بلا فصل يا ايها الذين امنوا من يرتد  
 منكم عن دينه الآية ثم قال انما وليكم الله ورسوله فيكون المنبر عاقل اليهم حقيقة اكرامه ان  
 المراد بالذين امنوا في الآية هو بعض الموصفين لوجهين الاول انه لو لا ذلك لكان كل واحد  
 ولياً لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل لثاني انه ومفهوم بوجه غير حاصل كمالهم وهو ايتاء  
 الزكاة حال الركوع اذ الجملة هنا حالية الخامسة ان المراد بذلك البعض هو علي بن ابي طالب  
 خاصة للنقل الصحيح واتفاق اكثر المفسرين على انه كان يصلي فثله سائلاً فاعطاه اخاه  
 راعياً اذ اكانت اولى بالتصرف فينا تعين ان يكون هو الامام لانا لا نعني بالامام الا ذلك  
 الثاني انه نقل نقلاً متواتراً ان النبي لما رجع من حجة الوداع امر بالزول بغدير خم  
 وقت الظهور وضعت له الاحمال شبه المنبر وخطب الناس واستند على علياً ورفع يده بيداً  
 وقال ايها الناس انست اولى بكم من انفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال فمن كنت مولاً  
 فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصرو من نصره واخذل من  
 خذله واد الحق معه كيف ما دار ذكر ذلك عليهم ثلثاً والمراد بالولي هو الاول لا ال

وليس ادراكه ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله ان يفتقر الى احد ذلك فقال انما هو فضل من فضل الله

57/1

من اراد ان يعرف  
 في كتاب الله  
 في سورة النور

11/1

الافضل في هذا العلم  
 في كتاب الله  
 في سورة النور

الخبير يدل على ذلك وهو قوله الست اولى بكم وقوله نعم في حق الكفار ما وكلهم النار هي مواليكم  
 اي اولى بكم ايها فان غير ذلك من معانيه غير جائز هنا كالجار والمعتق والمخلف وابن العم  
 واستقالة ان يقوم النبي ص في ذلك الوقت الشديدا بحرر يدعون الناس ويغيرهم بأشياء لا تريد  
 فأنه لا فيها بأن يقول من كنت جارة او معتقه او ابن عمه فعل كذا وكذا واذ كان علي هو الذي  
 بنا فيكون هو الامام الثالث وردصوا اترانه ص قال لعل انت مني بمنزلة هرون من موسى  
 الا انه لا بنى بعدى اثبت له جميع مراتب هرون من موسى واستثنى النبوة ومن جملة  
 منازل هرون من موسى انه كان خليفة له كنه توفى قبله وعلي عاش بعد رسول الله ص  
 فيكون خلافته ثابتة اذ لا موجب لزوالها الرابع قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله  
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولي الامر ما من عليت عصمته اولاد الثاني  
 باطل اتفاقا لاستقالة ان يأمر الله بأطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخفاء فتعين الاول فيكون  
 هو علي بن ابي طالب اذ لم تدع العصمة الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم المقصودين وهو المظهر  
 الاستدلال بعينه جازي قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله وكونوا مع الصادقين  
 الخامس انه ادعى الامامة وظهر المجزية على يده وكل من كان كذلك فهو صادق في دعواه  
 اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب السير والتواريخ حكاية اقواله وتكليفه وهو  
 مخاصمته حتى لما رأى تخاذلهم عنه تعد في بيته واشتغل بهم كتاب ربه وطبوعه للبيعة  
 فامتنع فاضرموا في بيته النار واخرجوه قهرا وكيفيك في الوقت على شكائيه في هذا  
 المعنى خطبته الموسومة بالشفقة في نهج البلاغة واما ظهور المجزية فكثيرة منها قلم باب  
 خبير ومنها مخاطبة النعمان على منبر الكوفة ومنها رفع الصخرة المظلمة عن قم القلب لئلا  
 عجز العسكر عن قلعها ومنها رد الشمس حتى عادت الى موضعها في الفلك وغير ذلك مما  
 لا يحصى واما ان كل من كان كذلك فهو صادق فلما تقدم في النبوة السادسة ايمان النبي ص  
 اما ان يكون قد نص على ما م اولاد الثاني باطل على وجهين الاول ان النص على امام واجب  
 تكملا للدين وتعيينا لمأظفه فلا اخل به رسول الله ص لزم اخلاؤه بالواجب الثاني





انه لما كان شفقة ورافقة للمؤمنين ورعايته لمصلحتهم بحيث علمهم مواقع الاستبصار  
 والمجانبية وغير ذلك مما لا نسبة له في المصلحة الى الامامة فيستقيم في حكمة عصمت  
 ان لا يبدى لهم من يرجعون اليه في وقايعهم وسد عوراتهم وكم الفتنهم فتعين الاول  
 ولم يبدى النص لغير علي وابي بكر اجما فبقى ان يكون المنصوص عليه اما عليا واما ابابكر  
 والثاني باهل فتعين الاول اما بطلان الثاني وجوه الاول انه لو كان منصوبا عليه  
 لكان توقيف الامر على البيعة معصية قادمة في امامته الثاني انه لو كان منصوبا عليه لكان  
 ذلك وادعاه في حال بيعته او بعدها او قبلها اذ لا عطر بعد عرس لكنه لم يبدى ذلك  
 فلم يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا عليه لكان استقلالاته من الخلافه  
 في قوله اقبلوني فلسنت بخيركم وعلي فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله  
 ورسوله ص فيكون قتلها في امامته الرابع انه لو كان منصوبا عليه لما شك عند  
 موته في استحقاقه بالخلافة لكنه شك حيث قال يا ليتني كنت سكران رسول الله ص  
 ههنا لما في هذا الامر حتى ام لا الخامس انه لو كان منصوبا عليه لما امر رسول الله  
 بالخروج مع جيشه اذ لو كان من بني اهل البيت لكان عليا وقد نصت اليه نفسه حتى قال  
 نصبت الي انفسه في يومه ان قبض لانه كان جبريل يعارضني بالقران كل سبحة  
 مائة واربعة مائة من السنة مرتين فلو كان واليها لكان الامام هو ابو بكر لما اصره بالاختلاف  
 عنه لكنه صرح علي بالخروج الكلي ولعن المتخلفين والكر عليه لما اختلف عنهم السادة من  
 لا واحد من غير علي من الجماعة الذين ادعيت لهم الامامة يصح لها فتعين هو  
 اما الاول فلا نعم كانوا ظلمة لتقدم كفرهم فلا ينالهم عهد الامامة لقوله تعالى لا ينال عهدي  
 الظالمين قال ثم من بعد ولادة الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي الباقر  
 ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسى الرضا ثم  
 محمد بن علي الجواد ثم علي بن محمد الهادي ثم الحسن بن علي العسكري ثم محمد  
 بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم بنص كل سابق منهم على

[illegible]

فانهم من ذاك  
ماده الخطيب  
نوارزمي  
سلیم بن قیس الی  
ابن موهوب  
الكفایه و صاحب  
سکینه







من علي بن سبيح  
ابن جعفر بن محمد  
ابن علي بن الحسين  
ابن علي بن  
ابن طالب السبيعي  
عليه السلام  
الحافظ  
للمصادر

ذلك يكتب بخارج الجرائم والادنى وغيره من الكتب في هذا الفن **قال** لا الامام الثاني عشر حتى موجود من حين ولادته وهي سنة ست وخمسين ومانحين الى اخر زمان التكليف لان علي زمان لا بد فيه من امام معصوم لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون هو الامام واما الاستبعاد ببقاء مثله فباطل لان ذلك ممكن خصوصاً قد وقع في الازمنة السالفة في حق السعلاء والاشقياء ما هو ازيد من عثرة عواما سبب خفاكه فاما المصلحة استأثر الله بعلتها او كثرة العداوة وكثرة الناصولان حكمته تعالى وعصمته لا يجوز مع من اللطف فيكون من الغير المعادى وذلك هو المظهر اللهم عجل فرجه وارنا فله واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا طاعته ورضاه واعصمنا من مخالفته وسخطه بحق الحق والقائل بالصدق **قال الفصل السابع** في المعاد اتفق المسلمون كانه على وجوب المعاد البدي في ولائه لولا لقيمة التكليف ولائه محكم والصادق قد اخبر بيقينه فيكون حقا والايات الدالة عليه والاكثار على جاحدة **اقول** المعاد زمان العود او مكانه والمراد به هنا هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها ونقضها وهو حق وانتم خلافنا للعلماء والدليل على ذلك من وجوه الاول اجماع المسلمين على ذلك من غير تكثير بينهم فيه واجماعهم جهة الثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقيم التكليف والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التكليف مشقة مستلزمة للتعويض عنها فان المشقة من غير عوض ظلم وذلك العوض ليس بمأصل في زمان التكليف فلا بد من دار اخرى يحصل فيها الجزاء على الاعمال والا كان التكليف ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث ان حشر الاجسام محكم والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا اما مكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع واناسة الحياة عليها والاما ان تصف بها من قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص لما تقدم من انه عالم بكل المعلومات وقادر على جمعها لان ذلك ممكن والله نعم قادر على كل الممكنات فثبت ان احياء الاجسام ممكن واما ان الصادق اخبر بوقوع ذلك فلانه ثبت بالتواتر ان النبي ص كان يثبت المعاد

ابن جعفر بن محمد  
ابن علي بن الحسين  
ابن علي بن  
ابن طالب السبيعي  
عليه السلام  
الحافظ  
للمصادر

الكتاب

131

شرح ابي العباس عشر

ابن علي بن سبيح  
ابن جعفر بن محمد  
ابن علي بن الحسين  
ابن علي بن  
ابن طالب السبيعي  
عليه السلام  
الحافظ  
للمصادر









احاديث علي عليه السلام  
 من قال في حق علي عليه السلام  
 ما في كتابي هذا  
 غفر له ما مضى  
 من ذنوبه  
 و ما كان  
 من بعد

ان يستحق ثواب ايمانه او لا والثاني باطل لاستلزام الظلم لقوله نعم ومن كمال  
 حقيقته قال ذكره خير اية لا تمنع الاول فاما ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل بالاجماع على  
 ان من دخل الجنة لا يخرج منها فخر يلزم بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو المظلم  
 وقوله من حق هؤلاء يخرجون من النار وهم كالحجج او كالنعم فيراهم اهل الجنة  
 فيقولون هؤلاء جهنميون فيومر بهم فيمنسون في عين الحيوان فيخرجون وجوههم  
 كاللبد في ليلة تمامه واما الايات الدالة على عقاب العصاة والنجار وخلودهم في النار  
 فالمراد بالخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير والمراد بالنجار والعصاة  
 الكاملون في فجورهم وعصيانهم وهم الكفار يدل قوله نعم اولئك هم الكفرة الفجرة  
 توفيقا بينه وبين الايات الدالة على انتصافه من العقاب بالكفار بخلاف قوله تعالى ان الجزية  
 اليوم والسوء على الكافرين وغير ذلك من الايات ثم اعلم ان صاحب الكبيرة انما يعاقب  
 اذا لم يحصل له احد الامرين الاول عفو الله فان عفو الله مرجو متوهم خصه صا وقد وعد به  
 في قوله ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير ان الله لا يغير ان يغير ما دونه  
 ذلك لمن يشاء وان ربك لمن يعفو عن الناس على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن  
 من الجواد المطلق ولقد حده بانه غفور رحيم وليس ذلك متوجها الى الصغار ولا الى الكبار  
 بعد التوبة للاجتماع على سقوط العقاب فيهما فلا فائدة في العفو فتعين ان يكون للكبار  
 قبل التوبة وذلك هو المظالم الثاني شفاعته نبينا رسول الله ص فان شفاعته متوقعة  
 بل واقعة لقوله تعالى واستغفر لذنوبك والمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة  
 هو من تصديقه بالله ورسوله ص واثرا لا بما جاء به النبي ص وذلك هو الايمان  
 اذا الايمان في اللغة هو التصديق وهو هنا كذلك وليست الاعمال الصالحة  
 جزء منه اعطى الفعل المقتضى لمخاثره له واذا امر بالاستغفار لم يترك له حصته  
 واستغفارة لامته مقبول تحصيل الامراض لقوله تعالى وكسوت لبيطيك ربك  
 فترضى هذا مع قوله ص ادخرت شفاعتي لاهل الكبار من امتي واعلم ان مذهبنا

اراد ان يقول من قال في حق علي عليه السلام  
 ما في كتابي هذا غفر له ما مضى من ذنوبه  
 و ما كان من بعد  
 انما يعاقب ثم يعاقب وهو المظلم  
 وقوله من حق هؤلاء يخرجون من النار  
 وهم كالحجج او كالنعم فيراهم اهل الجنة  
 فيقولون هؤلاء جهنميون فيومر بهم فيمنسون  
 في عين الحيوان فيخرجون وجوههم كاللبد  
 في ليلة تمامه واما الايات الدالة على  
 عقاب العصاة والنجار وخلودهم في النار  
 فالمراد بالخلود هو المكث الطويل  
 واستعماله بهذا المعنى كثير والمراد  
 بالنجار والعصاة الكاملون في فجورهم  
 وعصيانهم وهم الكفار يدل قوله نعم  
 اولئك هم الكفرة الفجرة توفيقا بينه  
 وبين الايات الدالة على انتصافه من  
 العقاب بالكفار بخلاف قوله تعالى ان  
 الجزية اليوم والسوء على الكافرين  
 وغير ذلك من الايات ثم اعلم ان صاحب  
 الكبيرة انما يعاقب اذا لم يحصل له احد  
 الامرين الاول عفو الله فان عفو الله  
 مرجو متوهم خصه صا وقد وعد به في  
 قوله ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير  
 ان الله لا يغير ان يغير ما دونه ذلك  
 لمن يشاء وان ربك لمن يعفو عن الناس  
 على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن  
 من الجواد المطلق ولقد حده بانه غفور  
 رحيم وليس ذلك متوجها الى الصغار ولا  
 الى الكبار بعد التوبة للاجتماع على  
 سقوط العقاب فيهما فلا فائدة في العفو  
 فتعين ان يكون للكبار قبل التوبة ذلك  
 هو المظالم الثاني شفاعته نبينا رسول  
 الله ص فان شفاعته متوقعة بل واقعة  
 لقوله تعالى واستغفر لذنوبك والمؤمنين  
 والمؤمنات وصاحب الكبيرة هو من تصديقه  
 بالله ورسوله ص واثرا لا بما جاء به النبي  
 ص وذلك هو الايمان اذا الايمان في اللغة  
 هو التصديق وهو هنا كذلك وليست  
 الاعمال الصالحة جزء منه اعطى الفعل  
 المقتضى لمخاثره له واذا امر بالاستغفار  
 لم يترك له حصته واستغفارة لامته  
 مقبول تحصيل الامراض لقوله تعالى  
 وكسوت لبيطيك ربك فترضى هذا مع قوله  
 ص ادخرت شفاعتي لاهل الكبار من امتي  
 واعلم ان مذهبنا

عمنه من رجل قيل  
 اراد ان يقول من قال في حق علي عليه السلام  
 ما في كتابي هذا غفر له ما مضى من ذنوبه  
 و ما كان من بعد  
 انما يعاقب ثم يعاقب وهو المظلم  
 وقوله من حق هؤلاء يخرجون من النار  
 وهم كالحجج او كالنعم فيراهم اهل الجنة  
 فيقولون هؤلاء جهنميون فيومر بهم فيمنسون  
 في عين الحيوان فيخرجون وجوههم كاللبد  
 في ليلة تمامه واما الايات الدالة على  
 عقاب العصاة والنجار وخلودهم في النار  
 فالمراد بالخلود هو المكث الطويل  
 واستعماله بهذا المعنى كثير والمراد  
 بالنجار والعصاة الكاملون في فجورهم  
 وعصيانهم وهم الكفار يدل قوله نعم  
 اولئك هم الكفرة الفجرة توفيقا بينه  
 وبين الايات الدالة على انتصافه من  
 العقاب بالكفار بخلاف قوله تعالى ان  
 الجزية اليوم والسوء على الكافرين  
 وغير ذلك من الايات ثم اعلم ان صاحب  
 الكبيرة انما يعاقب اذا لم يحصل له احد  
 الامرين الاول عفو الله فان عفو الله  
 مرجو متوهم خصه صا وقد وعد به في  
 قوله ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير  
 ان الله لا يغير ان يغير ما دونه ذلك  
 لمن يشاء وان ربك لمن يعفو عن الناس  
 على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن  
 من الجواد المطلق ولقد حده بانه غفور  
 رحيم وليس ذلك متوجها الى الصغار ولا  
 الى الكبار بعد التوبة للاجتماع على  
 سقوط العقاب فيهما فلا فائدة في العفو  
 فتعين ان يكون للكبار قبل التوبة ذلك  
 هو المظالم الثاني شفاعته نبينا رسول  
 الله ص فان شفاعته متوقعة بل واقعة  
 لقوله تعالى واستغفر لذنوبك والمؤمنين  
 والمؤمنات وصاحب الكبيرة هو من تصديقه  
 بالله ورسوله ص واثرا لا بما جاء به النبي  
 ص وذلك هو الايمان اذا الايمان في اللغة  
 هو التصديق وهو هنا كذلك وليست  
 الاعمال الصالحة جزء منه اعطى الفعل  
 المقتضى لمخاثره له واذا امر بالاستغفار  
 لم يترك له حصته واستغفارة لامته  
 مقبول تحصيل الامراض لقوله تعالى  
 وكسوت لبيطيك ربك فترضى هذا مع قوله  
 ص ادخرت شفاعتي لاهل الكبار من امتي  
 واعلم ان مذهبنا







ان الاثمة عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة شيعتهم كما هو لرسول الله ص من  
 غير فرق لا خيار هم بذلك مع عصيتهم التأنيية لكن بغيرهم الخامسة يجب الاقرار  
 والتعبد ليق بأحوال القيمة وادخالها وكيفية الحساب وخروج الناس من قبورهم عراة  
 حفاة ويكون كل نفس معها سائق وشهيد وادخال الناس في الجنة وتبائن طبقاتهم وكيفية  
 نعمها من المأكول والمشرب والمنكر وغير ذلك مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا  
 خطر على قلب بشر وكن احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع الالمها على ما وردت  
 بذلك الايات والاخبار الصحيحة واجمع عليه المسلمون لان ذلك جميعه اخبر  
 الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب قال ووجوب  
 التوبة **اقول** التوبة هي الندم على القبير في الماضي والترك له في الحال والعزم على  
 عدم المعاودة اليه في المستقبل وهي واجبة لوجوب الندم اجبا على كل قيم  
 واختلال بواجب ولدالة السمع على وجوبها وكونها دافعة للضرر ودفع الضرر  
 ان كان مظلوما واجب فيندم على القبير لكونه قبيرا لاختل النار ولا يدفع الضرر من  
 نفسه والالم تكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه ثم اوفي حق ادمي فان كان في  
 حقه تعالى فاما من فعل قبير فيكفي فيه الندم والعزم على عدم المعاودة او من اختلال  
 فاما ان يكون وقته باقيا فباقي به وذلك هو التوبة منه او خرج وقته فاما ان يسقط  
 بخروج وقته كصلوة العيدين فيكفي الندم والعزم على عدم المعاودة او لا يسقط فيجب  
 قضائه وان كان في حق ادمي فاما ان يكون اضلالا في دين فهو خطيئة فالترية ارشادة  
 واعلامه بالخطأ او ظلم الحق من الحقوق فالترية منه ايضا له اليه او الى وارثه او الاتهاب  
 وان تعذر عليه ذلك فيجب العزم عليه **قال** والامور بالمعروف والنهي عن المنكر  
 بشرط ان يعلم الامر والنهي كون المعروف معروف والمنكر منكرا وان يكونا مما سبقا  
 فان الامر بالمأخوذ والنهي عنه عبث وتجويز التأثير والامور من الضرر **اقول** الامر  
 طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء والنهي طلب الترك على جهة الاستعلاء ايضا

في وجوب التوبة

٢٨

من باب الحادي عشر

وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر





عن أبي عبد الله عليه السلام  
الباقي من يوم دخل الله منكم  
وخرج منه من آل بيته من آل علي المرتضى  
أول من ركب وهو أهل البيت  
في رمضان سنة أربعين وثلثمائة  
أفضل الله من آدم بالارض ما جاء  
أهل الجنة وله ثلث وستون سنة على الدنيا

عن أبي عبد الله عليه السلام  
في يوم عاشوراء من سنة أربعين وثلثمائة  
أول من ركب وهو أهل البيت  
في رمضان سنة أربعين وثلثمائة  
أفضل الله من آدم بالارض ما جاء  
أهل الجنة وله ثلث وستون سنة على الدنيا  
عن أبي عبد الله عليه السلام  
في يوم عاشوراء من سنة أربعين وثلثمائة  
أول من ركب وهو أهل البيت  
في رمضان سنة أربعين وثلثمائة  
أفضل الله من آدم بالارض ما جاء  
أهل الجنة وله ثلث وستون سنة على الدنيا

## ترجمة المصنف

الشيخ الفاضل دين عبيد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السبزوئي الحلبي الأسدي  
كان عالماً فاضلاً متكاملاً محققاً مدققاً له كتب منها شرح نهج المسترشدين في  
أصول الدين وكذا العرفان في فقه القرآن والتفكير الرائع في شرح مختصر الشرائع  
وشرح الباب الحادي عشر وشرح مبادئ الأصول وغير ذلك يروي  
عن السيد محمد بن مكي العاملي وكان فراغه من شرح نهج المسترشدين سنة ١٢٩٢  
وأملاً لأهل العلم وقال الشيخ يوسف الطبراني في لؤلؤة البحريين كان فراغه من شرح  
نهج المسترشدين سنة ١٢٩٢ قال وله أيضاً شرح الفية الشهيد كما نسب إليه بعض مشائخنا  
المعاصرين نور الله مرادهم وهو يروي عن الشيخ الشهيد محمد بن مكي قدس الله  
أرواحهم جميعاً ويروي عنه محمد بن الشيخ الطحان من شذوهر العقبات

## خاتمة المطبع

الحمد لله الذي دل على وحدانيته بآياته مخلوقاته وعلى فردانيته بما تشب  
مصابغاته والمبلوغة على رسوله ونبيه المبعوث على كاف خلقه ببريته وعلى  
أهل بيته الذين هم العروة الوثقى والمراد المستقيم لأهل الدنيا  
أما بعد فقد انطبع في المطبع العالي المنشئ في كشور الذي ملكه النشر والنشر  
المشهور في الأوصاف الملائكة الشرح الوجيز المختصر المسمى بآية يوم المحشر  
الذي هو مع اختصاره ووجازته كامل لمهمات المسائل الأصولية ومشمول  
على ضروريات المباحث الكلامية الإمامية وكان القارئ من طبعه في بعضه  
الثانية من شوال المكره سنة ١٣٥٤ الهجرية المطابق لشمس المرجب سنة ١٩٣٥ الميسرة

خاتمة المطبع

University Library,  
Aligarh.

UNIVERSITY OF DELHI COLLECTION.



ح ٢٤٢ ش م

DUE DATE

٢٩٤٦٠١

ح ٢٤٢ ش م

٤٣٨٤

٢٩٤٦٠١

النافع يوم المحشر في شرح باب الجدي

Date	No.	Date	No.

٤٣٨٤